

Distr.: General
14 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين
للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع
على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر
والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدّم من الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، وهو منظمة غير حكومية لها
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121213 121213 13-56439 (A)



البيان

الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة هو منظمة غير حكومية دولية تضم في عضويتها منظمات غير حكومية وشركات ومؤسسات أكاديمية وحكومات وأفراداً، وتكرس جهودها لتحسين نوعية الحياة لكبار السن بتشجيع توفير معلومات عن الحقوق والسياسات والممارسات وجمع تلك المعلومات وتحليلها ونشرها. والمؤتمرات التي يعقدها الاتحاد كل سنتين تتيح منبراً دولياً لتبادل المعلومات وإقامة شراكات مبتكرة ومتنوعة لمعالجة المسائل المتعلقة بالشيخوخة.

ونحن نقدر هذه الفرصة التي أتاحت لإلقاء بيان أمام لجنة التنمية الاجتماعية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع".

وقد شهد القرن الأخير بداية تحول ديموغرافي غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، وهو تحول سوف يستمر طوال مدة لا بأس بها في القرن الحادي والعشرين. فاليوم يبلغ سن شخص واحد من كل تسعة أشخاص في العالم ٦٠ عاماً أو أكثر. وبعد أقل من ثلاثة عقود سوف تزيد هذه النسبة إلى شخص واحد من كل خمسة أشخاص. وتشير الأرقام المتوقعة إلى أن عدد كبار السن سوف يصل إلى بليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي عام ١٩٩٤ أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأنه يجب العمل على تمكين الناس الذين يعيشون في حالة فقر والجماعات الضعيفة الأخرى، بما يشمل كبار السن، وذلك من خلال التنظيم والمشاركة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في تخطيط السياسات التي تؤثر عليهم وتنفيذها. وها هي عشرون عاماً قد مضت ولا تزال هناك حاجة إلى بحث هذا الهدف ناهيك عن تحقيقه. بل إن وضع كبار السن في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم أصبح خلال تلك الفترة أكثر ضعفاً بسبب عوامل منها على سبيل المثال ازدياد حجم الأسرة النواة وهجرة أفراد الأسرة صغار السن داخلياً في بلدان إقامتهم وإلى بلدان أخرى إضافة إلى وضع العوائق أمام تشغيل كبار السن، وعوامل أخرى عديدة.

والفقر ليس مجرد نقص في الموارد المالية. فالفقر يؤدي إلى العزل والتهميش، وهو خطر جسيم يهدد سلامة المرء البدنية والعقلية وكرامته وقدرته على المشاركة في المجتمع. وعلاوة على هذا فإن الفقر له بُعد جنساني هام. وفي عام ٢٠٠١ أقرت بذلك لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعندما عرفت الفقر بوصفه "الحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والسلطة اللازمة جميعاً للتمتع بمستوى لائق من المعيشة وسائر الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (E/C.12/2001/10)

الفقرة ٨). وقد كان لهذا التعريف صداه في المادة ٥ من الإعلان السياسي الذي اعتمده ١٦٣ حكومة حضرت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، وهو الإعلان الذي دعا أيضاً إلى تمكين كبار السن وتعزيز مشاركتهم على نحو كامل في جميع جوانب المجتمع (المادة ١٢). وللتمكن تفسيرات عديدة، سواء من ناحية المفهوم أو في الممارسة العملية. غير أنه بالنسبة لكبار السن يتوقف التمكين، عادةً، على قدرتهم على إعالة أنفسهم واتخاذ قرارات بشأن حياتهم. وفي حين أن تمكين كبار السن تأثر بصفة عامة بتغيرات اجتماعية عديدة، فإن انعدام الأمن الاقتصادي أصبح عائقاً يكاد يكون اختراقه مستحيلًا على طريق تمكين المسنين الذين يعيشون في فقر. فالفقر في حد ذاته تحدٍ يحول دون تمتع كل المتضررين منه بحقوق الإنسان المكفولة لهم.

ومما يؤسف له أنه لا توجد قاعدة بيانات عالمية توثق مدى انتشار الفقر بين المسنين. غير أنه هناك إقرار على مستوى العالم بأن فقر المسنين يمثل مشكلة عالمية تعاني منها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وبأن أكثر كبار السن ضعفاً - وهم النساء والمعوقون وأبناء الأقليات وجماعات الشعوب الأصلية - يتأثرون بهذه المشكلة على نحو غير متناسب. وفي المنشور الذي صدر مؤخراً بعنوان "الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين: احتفالٌ وتحديٌ"، يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ضمان الحصول على الدخل "من الشواغل الأكثر إلحاحاً التي تهم كبار السن في جميع أنحاء العالم".

وبالنسبة لنا، يسلط المنشور الضوء على ضرورة أن يُمنح كبار السن سلطة قيادة عملية صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية أو أن يكون لهم على الأقل صوتٌ وقدرٌ من المشاركة فيها. وقد أشارت إلى ذلك حلقة العمل التي عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في ليون، إسبانيا، فرقة العمل المعنية بالشيخوخة والتابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا إذ وصفته بأنه "ديمقراطية تشاركية" تمكّن جميع الناضجين في أي مجتمع من الاضطلاع بدور في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج. وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة تصف هذا وتؤيده باعتباره "نهجاً ينطلق من القاعدة" حيال المشاركة وحل المشكلات.

لقد حان الوقت لكي تقرّ الأمم المتحدة بأن كبار السن يشكلون مجموعة رئيسية. فقد ضاعت فرصة سانحة في عام ١٩٩٢ عندما أحجم المشاركون في مؤتمر ريو في ذلك العام عن الإشارة إلى "ثورة امتداد العمر" في وثيقة المؤتمر الختامية وهي جدول أعمال القرن ٢١، وامتنعوا بالتالي عن الإقرار بأن تزايد الشيخوخة في جميع أنحاء العالم يجعلها مجموعة رئيسية. وبالمثل فإن الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت في عام ٢٠٠٠ "أغفلت" فئة كبار السن الآخذة في الازدياد.

والسفيرة الراحلة جوليا ألفاريز وصفت التحول في تركيبة السكان بأنه "زلزال الشيخوخة" ورحبت بموافقة الجمعية العامة على أن يكون عام ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وقد أبدت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من التعاون في تقديم منشورات توفر للجماعات الوطنية والإقليمية معلومات ومقترحات لتفعيل هذا الجهد الملحوظ والاحتفاء به. وكان نجاح السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ الحافز الذي أفضى إلى موافقة الجمعية العامة على رعاية مناسبة دولية كبرى ثانية، هي الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي انعقدت في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ولا تزال الوثيقة الختامية للجمعية، وهي خطة عمل مدريد الدولة المتعلقة بالشيخوخة، صكاً يُستشهد به في سياق الأعمال التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وأوساط المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل الشيخوخة.

والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة يعتبر أن المسائل المتعلقة بالشيخوخة لا تقل أهمية عن المسائل التي تؤثر على النساء والأطفال، ونحن ندعم المسؤولية الاجتماعية ومسائل الإدماج الاجتماعي في عمليات صنع القرار على نحو ما كرّسه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في عام ١٩٩٤.

إن الفشل في إدراج مسائل الشيخوخة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ يجب ألا يتكرر عند وضع الأهداف لما بعد عام ٢٠١٥. وها هي الفرصة سانحة للإقرار بأن شيخوخة سكان العالم أمرٌ ذو أهمية كبرى. وبإعادة وضع تعريف لدورة الحياة، سنضمن أن يُنظر إلى كبار السن على أنهم مصدرٌ للموارد حتى في المراحل المتقدمة من العمر. وسوف يكون لذلك أثر إيجابي طويل الأمد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتقوم الأمم المتحدة بدور فريد في المجتمع وذلك بتشجيعها التعاون بين الدول الأعضاء وتسهيلها له وتوفيرها منبرا للحوار. وإقراراً للأمم المتحدة بدور فئة كبار السن المتزايدة في العالم واستفادتها بقدراتها سيزيدان من قوة الأمم المتحدة مما يزيد بدوره من قوة الأمم كافة. وقد آن الأوان لضمان إعطاء مصالح كبار السن أولوية على قدم المساواة مع مصالح الفئات الأصغر سناً. ولا بد أن نعتزف بجماعات كبار السن باعتبارها مجموعة رئيسية، مع تسليط الضوء على احتياجاتها وقضاياها وشواغلها وقيمتها وإدراج هذه المسائل ضمن الأهداف التي تُناقش حالياً.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة حريص على مشاركة الحكومات في وضع أهداف الأمم المتحدة وتنفيذها. ونحن نواصل العمل بنشاط من أجل تحقيق هذه الغاية ونتطلع إلى مواصلة تلك الجهود.